مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: إضاءات على الانتخابات الشريعية في العراق عام 2010
اسم الكاتب: أ.د. جميل مصعب محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/164
تاريخ الاسترداد: 2025/04/16 21:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إضاءات على الانتخابات الشريعية في العراق عام 2010

أ.د.جميل مصعب محمود

فرع النظم السياسية

يقول المثل الانكليزي (ما تراه بعينك ليس بالضرورة ما تتمناه)

ويقول الشاعر (ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن)

ابتداء لا بد من القول إن الديمقراطية هي نتاج حضاري لجهد انساني طويل تمخض عن اعادة صياغة النظام السياسي على اسس سليمة تمكن المجتمعات من المشاركة في اختيار ممثليها لتسيير شؤون الدولة، وضبط توزيع السلطات بمستويات تسمح لتلك المجتمعات بممارسة الرقابة عليها من جانب ، وضمان التداول السلمي للسلطة بشكل دوري على اساس المقدرة والكفاءة والنزاهة من جانب اخر، هذا يعني ان العملية الديمقراطية تتطلب تحقيق حزمة من الشروط الموضوعية كمقدمة لتشكيل السياقات اللازمة لممارسة الديمقراطية، والأخيرة بحاجة ماسة الى ساسة ديمقراطيين لكي تنجح. ومن الأنصاف القول ان الانتخابات الأخيرة جرت بصورة ديمقراطية رغم المنغصات التي كانت صباح اليوم الأول منها لاسيما إذا وضعنا في الاعتبار ان الديمقراطية في الانتخابات تكون عندما يكون لك الخيار في ان تختار من تشاء من دون ضغط أو اكراه، لكن مع ذلك لم تخل العملية الانتخابية من تهديد ووعيد في عدد من المحافظات والمدن العراقية وهذا طبيعي في بلد لا يزال يتهجي مبادئ الديمقراطية بصعوبة.

عليه يمكن القول لم تكن الانتخابات التشريعية الأخيرة مثالية وفق معايير الدول الديمقراطية العريقة ،ولم يكن متوقع منها كذلك في هذه المرحلة العاصفة من تاريخ العراق، ولكن في نفس الوقت لا احد يستطيع ان ينكر أنها كانت نصرا للشعب

العراقي والديمقراطية، وذلك عندما شارك أكثر من 12 مليون ناخب اي مايقارب 62 % من الذين يحق لهم التصويت ليختاروا 325 مرشحا" من بين اكثر من 6000 مرشح، وان نتائج الانتخابات لم تكن نصرا ساحقا للمعارضة ولا هزيمة منكرة للحكومة كما يعتقد البعض، فالفارق بينهما هو 1% بين اكبر الكتلتين، العراقية ودولة القانون، وتمت بمشاركة جميع الكتل السياسية. من جانب آخر يتطلب القول إن من أهم الإشكالات التي واجهت الانتخابات العراقية الأخيرة عدم وجود إحصاء سكاني للبلاد، ناهيك عن عدم وجود قانون للأحزاب السياسية، زد على ذلك عدم توجود قانون للدعاية الانتخابية, واهم من كل ما ذكر وجود دستور يوصف من البعض بأنه مصنع الأزمات والصراعات، لاسيما أذا وضعنا في الاعتبار مشاركة مجموعة من السياسيين العراقيين في كتابة هذا الدستور وفق أسس طائفية وعرقية، وذلك عندما وضع كل منهم الدستور ليخدم مصالحة ومكونه مما أنتج دستورا غير متجانس وبعيد كل البعد عما يطمح اليه غالبية الشعب العراقي. قد يقول البعض أنه قد تم الاستفتاء عليه وحصل على نسبة 63% من الأصوات، وهو قول صحيح، لكنه يفتقر الى الرؤية الأبعد للموضوع، وهذه الرؤية تتضمن ان 47% من غير المؤيدين للدستور وهي نسبة كبيرة جدا، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يمكن إغفال التأثير والحشد الطائفي والعرقي في عملية الاستفتاء على الدستور والحصول على النسبة أعلاه، وان نسبة من قرأ الدستور من الذين شملهم الاستفتاء لاتتجاوز 10% من مجموع المصوتين. وعلى أية حال إن الدليل على ما ذهبنا اليه هو اللغط في تفسير المادة 76 من الدستور بين الكتل العراقية، وهذا يعني بأن بعض مواده تتصف بالعمومية والتأويل مما شكل وسيشكل ارباكا للعملية السياسية في حالة عدم معالجة هذه المواد مستقبلا.

الواقع إن نظام المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق لم يتهاو بعد، وربما ان الزمن سوف يطول في تكريس الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية، وسوف تبقى تهمة الطائفية والعرقية على بعض الكتل السياسية الكبيرة بالرغم من ان هذه الكتل تضم بين ثناياها العديد من الشخصات العلمانية ومن مختلف الاديان والمذاهب، وهنا نود التأكيد على ان الطائفية لا علاقة لها بالدين والتدين، بل هي ممارسة تشبه العصبية القبلية والعشائرية والعنصرية... الخ. وبهذه المناسبة ونحن نتكلم عن الانتخابات الأخيرة، علينا أن لا ننسى الموقع الجغرافي للعراق المحاط ب 6 دول تنظر كل منها إليه من خلال مصالحها وإستراتيجيتها، أضف إلى ذلك تركيبة المجتمع العراقي الفسيفسائية التي تم التأكيد عليها بعد الاحتلال، كل ذلك سوف يؤثر ويتأثر بما يحدث فيه، وينعكس ذلك على دول الجوار الاقليمي. وهنا يتطلب الامر معالجة قضيتين أساسيتين، أولهما دور دول الجوار العراقي: فإذا كانت هذه الدول تطمح إلى استقرار العراق فعليها عدم التدخل في شؤونه الداخلية واحترام مكوناته وناخبيه وديمقراطيته، ودون ذلك فأنهم يعطون اشارات للمواطن العراقي بأن قادته فاقدون للإرادة السياسية، وهذا ما يرفضه القائد السياسي والمواطن العراقي، وهنا نود القول مخلصين ان على دول الجوار الاقليمي ان تعي وتؤمن بان نار العراق اذا اشتعلت لا سامح الله فأنها سوف تصل اليهم عاجلا أم آجلا. وثانيهما الدور الأمريكي في هذا الموضوع: فثمة بعض الأسئلة التي لا بد أنها مرت على عقول غيري من العراقيين وغير العراقيين بهذا الشأن، ومنها كيف يمكن بناء نظام ديمقراطي في ظل الترويج للأفكار والأطروحات الطائفية والعنصرية وحتى الدينية!؟. ونسأل الا تتعارض هذه الأفكار مع منطق ومنطلق الديمقراطية !؟ ام انهم تعاملوا مع العراق باعتباره بلدا قد خسر الحرب بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، وبالتالي فهو لا يستحق اي قدر من الاكتراث، او ربما لديهم سيناريو آخر سبق وان نجحوا فيه في عدد من دول، إذ

أنهم نجحوا في تمزيق يوغسلافيا وجمهورية جيكوسلوفاكيا ويريدون تطبيق ذلك في العراق؟ أم أنهم يريدون العراق كساحة للمساومة والصراع وتصفية الحسابات مع اعدائهم من دول الجوار الاقليمي على حساب العراق وشعبه؟ أم أنهم يطمحون إلى السيطرة على خيرات العراق وحماية امن إسرائيل؟ المهم أن المستقبل القريب سيكشف كل ذلك. وفي الختام نعتقد أنه قد يصعب على العراق ان يشهد حالة من الاستقرار السياسي وانطلاق ورشة البناء والاستثمار والتنمية والخدمات ما لم تتمكن حكومته المقبلة من تحقيق الوحدة الوطنية الحقيقة بين مختلف مكوناته, لان تحقيق الوحدة الوطنية يعني من بين ما يعنيه إنهاء الإرهاب وتجفيف منابعه، واعطاء كل مواطن حقه دون اقصاء او تهميش، وكل ذلك سيساهم في انهاء التدخل الخارجي من قبل دول الجوارالقريبة والبعيدة وهذا ما يتطلع إليه الشعب العراقي.